

كلمة سعادة السفارة أنجلينا أيخهورست، رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان
في منتدى بيروت للطاقة

فندق هيلتون بيروت حبتور جراند
الخميس 13 أيلول 2012

للمطابقة عند الإلقاء

معالي وزير الطاقة والمياه جبران باسيل،
حضرة الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي السيد روبرت واتكينز،
حضرة الأمين العام للمجلس العالمي للطاقة الدكتور كريستوفر فراي
أيها الحضور الكريم،

أشركم على توجيه الدعوة لي للمشاركة في الجلسة الافتتاحية لهذا المنتدى.

يؤكد اعتماد خطة العمل الوطنية لكفاءة الطاقة للسنوات 2011 – 2015 ضرورة اتخاذ إجراءات خاصة تتعلق بكفاءة الطاقة وباستخدام موارد الطاقة المتجددة. ويرحب الاتحاد الأوروبي بهذه المقاربة الاستراتيجية وبالأهداف الطموحة التي تضعها.

كما تعكس طموحات لبنان الجهود التي يتعين على الدول الأعضاء السبع والعشرين في الاتحاد الأوروبي أن تبذلها في إطار استراتيجية "20-20-20" المعروفة¹.

وفي حين أنّ الاتحاد الأوروبي متّجه بشكل عام إلى تحقيق الأهداف التي حدّدها في ما يتعلّق بتغيّر المناخ، فإننا ما زلنا طموحين. كما أننا طموحين جداً في علاقاتنا مع شركائنا. ولا يمكن لأحد أن يؤجّل هذا الالتزام ونحن نعرف لماذا. وبالنسبة إلى لبنان أيضاً، فإنّ الانتقال إلى إنتاج طاقة متجدّدة مبنية على الموارد المتجدّدة وكفاءة الطاقة وتطوير اقتصاد شامل صديق للبيئة أمر ملح لمساعدة لبنان على تخطي المشاكل اليومية التي يواجهها، كتأمين الطاقة الكهربائية بشكل غير متناسق.

يقوم بين الاتحاد الأوروبي وشركائه من دول جنوب المتوسط منذ عام 1995 تعاون مثمر في مجال الطاقة في إطار منتدى الطاقة الخاص بالشراكة اليورومتوسطية الذي ندعم فيه دمج أسواق الطاقة والتنمية المستدامة في مجال الطاقة والمبادرات ذات الاهتمام المشترك ببعض المجالات الرئيسية. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك وضع خطة الطاقة الشمسية في حوض المتوسط في إطار الاتحاد من أجل المتوسط.

¹ الحدّ من انبعاثات الغازات المسبّبة لمفعول الدفيئة بنسبة 20%، وزيادة حصّة مصادر الطاقة المتجدّدة من إجمالي الطاقة المستهلكة بنسبة 20%، وزيادة كفاءة الطاقة بنسبة 20% بحلول العام 2020.

أمّا على صعيد السياسة الخارجية الخاصّة بالطاقة، فيقدم الاتّحاد الأوروبي مقاربة متمايزة وتدرجية مع كلّ من البلدان الشريكة. وكما قلت، أمل في أن يبرز لبنان كأحد أهمّ شركاء الاتّحاد الأوروبي في هذا المجال في المدى المتوسّط.

أنني إذ أود القول إن وزير الطاقة قد أنجز الكثير، يجب أن أضيف أنه ما زال هناك عمل يجب إتمامه لاسيما في ما يتعلق بتعديلات الأطر التشريعية وزيادة الاستثمارات وتحسين البنية التحتية الحالية وتوطيد الأسس المؤسسية في لبنان.

علاوة على ذلك، ومع انتهاء لبنان مسار استخراج الغاز من عرض البحر، يجب بذل جهود متلائمة وأن تتوفر إرادة سياسية قوية لضمان الإدارة الفاعلة والشفافة للثورة التي يخترنها لبنا في البحر، بطريقة لا تحترم البيئة فحسب، بل أيضاً الأجيال المستقبلية.

إن مصادر الطاقة الجديدة يجب أن تترافق مع الجهود الحالية لاعتماد المزيد من مصادر الطاقة المتجددة وتحسين فاعلية الطاقة. وسوف يضمن هذا الأمر تحول الموارد الطبيعية إلى محرك للتنمية وليس لعنة لها.

ودعماً لهذه الجهود، يجري تنفيذ برامج يموّلها الاتّحاد الأوروبي إضافةً إلى برامج أخرى يجري التحضير لها. وسوف يجري عرض هذه البرامج بالتفصيل في إحدى الجلسات المسائية، لكن دعوني أقول إنّ أكثر من 55 مليون يورو قد تم رصدها لدعم الإصلاحات في مجال تغيّر المناخ في لبنان، علماً بأنّ قطاع الطاقة سيكون من أبرز المستفيدين من هذا الدعم.

هذا ويتمّ العمل بعدد من البرامج الإقليمية التي يموّلها الاتّحاد الأوروبي لتسهيل تبادل الخبرات والممارسات الحسنة والدروس المستفادة. ومن الأمثلة الملموسة برنامج MED ENEC الإقليمي الذي يعزّز كفاءة الطاقة في قطاع البناء.

في الختام، اسمحوا لي بأن أتمنّى لكم أعمالاً مثمرة في هذا المنتدى، وعسى أن يشكّل محطة على طريق بلوغ هدفنا القائم على تحقيق مقدار أكبر من الاستفادة في ما يتعلّق بالسياسات الخاصّة بالطاقة في لبنان والمنطقة.